CD/PV.465
14 July 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والستين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الخميس الموافق ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد جاسكاران سينغ تيجا (الهند)

الرئيس : الآن تفتتح الجلسة العامة ٤٦٥ لمؤتمر نزع السلاح . أمامي على قائمة المتحدثين اليوم سعادة ممثل الأرجنتين الموقر السفير كامبورا . الكلمة له الآن .

السيد كامبورا (الأرجنتين) (الكلمة مترجمة عن الاسبانية) : من دواعي سروري البالغ ان أقدم لكم تهاني وفد الأرجنتين لتولي بلدكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال شهر تموز/يوليه . وانني لانتهز هذه المناسبة لأبلغكم باستعداد وفدي الكامل للتعاون معكم في إنجاز واجباتكم . كما نتمنى أيضا للسيدين منصور أحمد سفير باكستان وتين تون سفير بورما كل توفيق في مركزيهما الجديدين . ونود الترحيب بالسادة السفراء ريورو سفير كينيا ، ولويز سفير اندونيسيا وكوستوف سفير بلغاريا ودي ريغيرو سفير بيرو في مؤتمرنا هذا .

وفيما يتعلق بموضوع منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، سبق ان اقترح وفد الأرجنتين أن تعلن الدول الفضائية أنها لم تضع أسلحة في الفضاء الخارجي على أساس دائم .

وقد ضربت وفود مختلفة أمثلة تحث على هذه المبادرة فقد طلبت التعجيل باصدار إعلانات من طرف واحد تستهدف خلق جو من الثقة . ومن المعروف مثلا ان عدة وفود - بعضها أعضاء في أحلاف عسكرية - قد حثت الدول على الاعلان من طرف واحد عما اذا كانت تمتلك أسلحة كيميائية وان توضح ماهية المخزون لديها من هذه الأسلحة ، هذا إذا كان لديها . وامتثالا لهذه الفكرة ، أعلنت بلدان عديدة ، من بينها الأرجنتين ، أنها لا تمتلك أسلحة كيميائية .

ومن المسلم به أن هذه البيانات الصادرة من طرف واحد ليست لها قيمة تخرج عن إطار ما تحظى به من ثقة لدى الشعوب لانها لا تخضع لاجراءات التحقق الى حين دخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ .

وعلاوة على ذلك ، كان هناك بعض التبادل للمعلومات ، في مفاوضات الأسلحة الاستراتيجية الدائرة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، تناول الأعداد وأنماط الشبكات ووزعها وما الى ذلك ، وليست هذه ايضا سوى إعلانات من طرف واحد صدرت عملا بمبدأ خلق مناخ من الثقة خلال المفاوضات رغم عدم إمكان التحقق من صحة المعلومات .

كما اقتُرح في محادثات فيينا لخفض القوات العسكرية والأسلحة التقليدية تبادل المعلومات عن كميات وأنواع الأسلحة دون أن تطلب أي اجراءات للتحقق .

وهناك مثل آخر يُستقى من المفاوضات الثنائية حول الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يتمثل في النظام المقترح لتبادل المعلومات عن القذائف الانسيابية المطلقة من البحر نظرا للصعوبات التي تثيرها اجراءات التحقق بالنسبة لهذه الفئة من الأسلحة . كما ان مثل هذا الاعلان الصادر من طرف واحد عن حسن نية لا يخضع هو الآخر لاجراء التحقق .

ومن الجدير بالملاحظة ان المجتمع الدولي يقر في ميدان اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف بمبدأ صحة الاعلانات الصادرة من طرف واحد . ونسوق مثلا على ذلك حالة الاعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة . فقد رحب الاعلان مع الارتياح بإعلانات الدول التي مؤداها انها لا تحوز أيا من العوامل ، أو التكسينات ، أو الأسلحة أو المعدات أو وسائل الايصال المحددة في المادة الأولى من الاتفاقية . ورأى المؤتمر ان مثل هذه الاعلانات تؤدي الى زيادة الثقة بالاتفاقية .

وقد ذكرنا جميع هذه السوابق واضعين في عين الاعتبار ان أحد الاعتراضات التي طرحت بشأن اقتراح الأرجنتين هو عدم امكانية التحقق من أي إعلان تصدره دولة فضائية تقرّ فيه بعدم وضعها أسلحة في الفضاء الخارجي على أساس دائم .

ولا يلعب إجراء التحقق أي دور في هذا النوع من الاعلانات الذي تكمن كل قيمته في مجرد صدوره وفي مصداقية الدولة التي تصدره . بيد انه قد اعترف بالاعلانات الصادرة من طرف واحد بوصفها عاملا يساعد في خلق جو من الثقة على غرار تدابير بناء الثقة التي تناولتها بنجاح هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٨٨ .

وفي اعتقادنا ان البلدان والوفود التي تدافع عن الاعلانات الصادرة من طرف واحد ولا تخضع لاجراءات التحقق في مختلف الميادين ، مثل الأسلحة الكيميائية ، والأسلحة الاستراتيجية ، سواء كانت أرضية أو بحرية ، والأسلحة التقليدية ، ينبغي أيضاً أن تقر بفوائد الاعلانات الصادرة من طرف واحد والتي تعلن فيها الدول الفضائية أنها لم تضع أسلحة في الفضاء .

أما الاعتراض الآخر الذي طرح بشأن اقتراح الأرجنتين فيتمثل في الافتقار الى تعريف مقبول عالميا للأسلحة الفضائية .

وهنا نود أن نسترعي الانتباه الى ان اقتراحنا لا يشير الى الأسلحة الفضائية ، بل الى مجرد الأسلحة فنحن نفترض أن ماهية الأسلحة معروفة في هذا السياق ، وإلاّ كان مؤتمر نزع السلاح غير ذي موضوع على الاطلاق .

واحتُج أيضاً بأن أي جسم في الفضاء يمكن استخدامه كسلاح ، بوضعه مثلا في مسار تصادم مع جسم فضائي آخر . وليست هذه الحجة برأينا سوى حجة سطحية بداهة ، لانه قياسا عليها يمكننا أن نستنتج أن الحافلة التي تُساق على نحو قد يُحدث تصادما تعتبر من الناحية التقنية سلاحاً أرضياً .

وننتهز هذه الفرصة لنكرر طلبنا من مؤتمر نزع السلاح بتحليل هذه المبادرة التي يمكنها بوضوح الاسهام في خلق جو من الثقة في منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

ومن الواضح تماما ان أي دولة فضائية تعلن انها لم تضع أسلحة في الفضاء الخارجي على أساس دائم تقطع بذلك على نفسها عهداً أمام الرأي العام العالمي يظل نافذ المفعول الى حين اصدارها اعلانا جديدا يبطل صحته .

وأي إعلان يتسم بهذه الطبيعة ليشكل شرطا أساسيا ، بل حيويا ، إذا أريد منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

واننا نرى ، وسبق ان قلنا هذا في مناسبات شتى ، أن تعزيز تدابير بناء الثقة هو البديل الملائم الصحيح في هذه المرحلة الحاضرة السابقة للمفاوضات التي وصل اليها مؤتمر نزع السلاح بصدد الفضاء الخارجي .

والاقتراح الذي نطرحه يندرج بجلاء في هذه الفئة

ونرى أن من المهم كذلك تأكيد أن التوصيات التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح بشأن تدابير بناء الثقة تقرّ بأن أحد الاغراض الرئيسية لمثل هذه التدابير هو خفض أو حتى إزالة مصادر الشك ، والخوف ، وسوء الفهم والحسابات الخاطئة فيما يتعلق بأنشطة الدول العسكرية .

كما أقر بالتدابير ذات السمة الطوعية المتخذة من طرف واحد كالتي نقترحها الآن ، بوصفها وسائل صحيحة يمكن تطويرها في الوقت المناسب لتصبح اتفاقات دولية فعالة .

أما الآن فهدفنا أكثر تواضعا ، إذ يكتفي بالجمع بين التدابير التبعية التي يمكنها أن تعدّ مستقبلا الاساس اللازم لمزيد من الاتفاقات المحددة اذا كان ذلك هو رغبة أعضاء هذا المؤتمر .

ان الوثيقة CD/716 المؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ التي قدمها الوفد الكندي بشأن "المصطلحات ذات الصلة بالحد من الاسلحة وبالفضاء الخارجي" تنص في الصفحة ٤ على ما يلي : "وفي حدود علم المجتمع الدولي ، لم توضع بعد أسلحة في مدار على أساس دائم أو شبه دائم بالرغم من أنه يفترض على وجه عام أنه تم ادخال أسلحة مضادة للتوابع في مدارات كاملة أو جزئية لأغراض التجارب في أكثر من مناسبة في الماضي" .

ونظرا لانه يبدو ان الاسلحة لم توضع بعد في الفضاء على أساس دائم ، فسيساعد أي إعلان تصدره الدول الفضائية على الوجه الذي نقترحه في تجميد الحالة ، مما يطمئن المجتمع الدولي . أما الصمت فيثير شكا بالغا ويُولّد الخشية من ان الدول الفضائية تحاول الاحتفاظ لنفسها بحرية العمل التامة من أجل تحويل الفضاء الخارجي الى ساحة أنشطة توجهها وفق هواها .

واننا نأمل ان تعرب وفود البلدان التي تعتبر دولا فضائية الى التعبير عن آرائها بشأن هذه المبادرة في هذا المؤتمر .

الرئيس : شكرا للسفير كامبورا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة .

هل يود أي وفد آخر التحدث ؟

واذا لم يكن الامر كذلك ، فسأعقد الآن ، كما أعلنت في جلستنا العامة الاخيرة يوم الثلاثاء ، جلسة غير رسمية للنظر في برنامج عمل المؤتمر في الجزء الثاني من الدورة ، وفي طلبي اشتراك مقدمين من دولتين من غير أعضاء المؤتمر هما جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا ، بغية اتخاذ المقررات المناسبة في الجلسة العامة المستأنفة ، التي ستنعقد عقب الجلسة غير الرسمية مباشرة .

اذا لم يكن ثمة اعتراض ، فسأرفع الجلسة العامة وأعقد جلسة غير رسمية خلال خمس دقائق .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٤٥

الرئيس : الآن تستأنف الجلسة العامة ٤٦٥ لمؤتمر نزع السلاح .

نتيجة لتبادل الآراء الذي جرى في الجلسة العامة غير الرسمية ، اعتقد ان المؤتمر مستعد لاتخاذ مقررات رسمية حول المسائل التنظيمية التي أشرت اليها حين رفعت الجلسة العامة .

اسمحوا لي أولاً بالعودة الى برنامج عمل المؤتمر في الجزء الثاني من دورة عام ١٩٨٨ ، إذ يرد مشروع برنامج العمل في الوثيقة CD/WP.343 . وفي هذا السياق ، هناك اتفاق على أن يكون موعد اختتام الدورة يوم ١٥ أيلول/سبتمبر . فهل استطيع أن أعتبر والحالة هذه ان المؤتمر يعتمد برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/WP.343 مع التعديل المتعلق بموعد الاختتام على أساس أن بالامكان أن تستمر الدورة يوماً آخر أي الى ١٦ أيلول/سبتمبر ، إذا استلزم ذلك إعداد التقرير السنوي للمؤتمر للجمعية العامة ؟

وقد تقرر ذلك .

لننتقل الآن الى مشروعي المقررين المتعلقين بطلبي الاشتراك اللذين قدمتهما كل من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا بالوثيقتين CD/WP.344 و CD/WP.345 على التوالي .

ونظرا لعدم وجود اعتراضات حين تمّ تعميم الرسالتين الواردتين من هاتين الدولتين اللتين ليستا من أعضاء المؤتمر ، وبناءً على ما ظهر من توافق في الآراء في الجلسة غير الرسمية . فهل أعتبر ان المؤتمر يعتمد مشروعي المقررين ؟

وقد تقرر ذلك .

لقد قمت ، كما أبلغتُ به المؤتمر في الجلسة العامة الاخيرة ، باجراء مشاورات بصدد إعادة انشاء اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح على أساس النص الذي كان قيد النظر في نيويورك لادراجه في الوثيقة الختامية المقرر اعتمادها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

وانني سعيد الآن حين أُعلن أن هناك اتفاقاً على إعادة إنشاء اللجنة على هذا الأساس . ولذا سيكون بإمكان المؤتمر اتخاذ مقرر رسمي يوم الثلاثاء المقبل حين يكون نص مشروع الولاية متاحا بجميع اللغات الرسمية .

وأود أخيرا أن أُشير الى مسألة تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته . فقد ظهر أثناء المشاورات شعور عام بانه قد يكون من الملائم مناقشة كل جوانب هذه المسألة في جلسات غير رسمية . وينبغي ان يتضمن ذلك الاعمال التي اضطلع بها فريق السبعة كما انعكست في تقريري الفريق في الوثيقتين CD/WP.286 المؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، و CD/WP.341 المؤرخة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، وكذلك النظر في هذه المسألة مستقبلا . واذا كان هذا مقبولا من المؤتمر ، فستقوم الأمانة باعداد ترتيبات لجدولة اجتماعين في الجزء الاخير من هذا الشهر .

وقد تقرر ذلك .

لقد عممت الامانة بناء على طلبي جدولاً زمنياً بالاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الاسبوع القادم . وهذا الجدول الزمني هو كالعادة إرشادي لا غير ويخضع لتغيرات . واذا لم يكن هناك أي اعتراض ، فسأعتبر ان المؤتمر يوافق عليه .

وقد تقرر ذلك .

اذا لم تكن هناك أي وفود أخرى تود التحدث ، فسأرفع هذه الجلسة . وستعقد الجلسة العامة القادمة يوم الثلاثاء ١٩ تموز/يوليه ، الساعة ١٠ صباحا .

الآن ترفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠ صباحا